مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 331، جنيف، 26 تشرين الأول/ أكتوبر - 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 **الوثيقة: GB.331/INS/9**

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧
الأصل: إنكليزي

البند التاسع من جدول الأعمال

استراتيجية الشراكات واتساق السياسات

غرض الوثيقة

من باب متابعة برنامج العمل الذي اعتمده مجلس الإدارة في دورته ٣٢٩ (آذار/ مارس ٢٠١٧) لإنفاذ القرار بشأن الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق، تقترح هذه الوثيقة استراتيجية محتملة من أجل النهوض بالعمل اللائق من خلال الشراكات واتساق السياسات مع تركيز خاص على تشجيع النمو الشامل والعمل اللائق على المستوى القطري مع المؤسسات المالية الاقتصادية الإقليمية والدولية. وإذا وافق مجلس الإدارة على هذه المقترحات فسوف تنفذ كجزء من الخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي تشدد على أن الشراكات واتساق السياسات حاسمة من أجل تحقيق الرؤية الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية بحلول عام ٢٠٢١. كما أنها ستنفذ بالاقتران مع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ والبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وإلى جانب استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية.

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية/ المحرك السياسي المشترك: النتيجة التمكينية ألف: التوعية الفعالة بشأن العمل اللائق.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: لا توجد في هذه المرحلة.

الانعكاسات المالية: لا توجد في هذه المرحلة.

إجراء المتابعة المطلوب: سوف تدمج الاستراتيجية المقترحة في برامج وميزانيات منظمة العمل الدولية القائمة والمقبلة واستراتيجيات الدعم المتصلة بها.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة التعاون متعدد الأطراف.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.325/INS/6؛ الوثيقة GB.325/PV؛ الوثيقة GB.328/INS/7؛ الوثيقة GB.328/PV؛ الوثيقة GB.329/INS/7؛ الوثيقة GB.329/HL/1؛ الوثيقة GB.329/PV؛ الوثيقة GB.331/INS/3.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

معلومات أساسية

١. تتمثل ولاية منظمة العمل الدولية في تعزيز التقدم الاجتماعي بوصفه جزءاً لا يتجزأ من التقدم الاقتصادي. ولطالما تلقى مفهوم اتساق السياسات تأييداً قوياً ضمن منظمة العمل الدولية بغية تحقيق التداوب بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وفي السنوات الأخيرة مع الأهداف البيئية كذلك.[١] وبالنسبة إلى منظمة العمل الدولية، عنى هذا الأمر إدماج الأهداف الاجتماعية والأهداف المتعلقة بالعمالة فضلاً عن حقوق العمل في صياغة السياسة الاقتصادية الأوسع نطاقاً، وتقييم أثر السياسات الاقتصادية على الأهداف الاجتماعية والأهداف المتعلقة بالعمالة، وتقييم المبادلات المحتملة وتحديد السياسات التي يمكن أن تخلف آثاراً تخفيفية حيثما اقتضت الضرورة.

٢. ومن المحتمل أن تقارب مختلف المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية نهج اتساق السياسات من منظور الولاية العائدة لكل منها، وعليه قد تختلف آراؤها بشأن قضايا محددة من قبيل الأجور والحماية الاجتماعية.

٣. وتبين الوثيقة ثلاثة عناصر رئيسية من استراتيجية مقترحة لمنظمة العمل الدولية من أجل النهوض بالعمل اللائق من خلال الشراكات واتساق السياسات:

(أ) الحفاظ على المستويات الأخيرة من الحوار رفيع المستوى مع المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية الرئيسية من قبيل مجموعة العشرين ومجموعة BRICS (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا)؛

(ب) اغتنام الفرص من أجل إجراء الحوارات السياسية على مستوى القمة والبحوث المشتركة مع المنظمات الإقليمية والدولية الرئيسية بأسلوب منسق على نحو أفضل والتنسيق بين هذه الجوانب بفعالية لتحقيق أقصى قدر من النتائج؛

(ج) اختبار نهج متكامل إزاء العمل اللائق والنمو الشامل في عدد مختار من البلدان.

٤. ولقد كان تعاون منظمة العمل الدولية مع سائر المنظمات الإقليمية والدولية لتنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ من أجل التنمية المستدامة (برنامج عام ٢٠٣٠) وإنجاز قدر أكبر من اتساق السياسات ضمن منظومة الأمم المتحدة، موضوع تقرير المدير العام المقدم إلى الدورة ١٠٥ للمؤتمر (٢٠١٦)[٢]، فضلاً عن شتى وثائق مجلس الإدارة والمناقشات الجارية على مدى السنتين الماضيتين.[٣] وينصب التركيز الرئيسي لهذه الوثيقة بالتالي على تعزيز النمو الشامل والعمل اللائق مع المؤسسات التجارية والمالية والاقتصادية الإقليمية والدولية. بيد أن الشراكات مع الأمم المتحدة واتساق السياسات مع المؤسسات المالية والاقتصادية على السواء تشكل جزءاً من الاستراتيجية المقترحة.

[١] انظر على سبيل المثال، مكتب العمل الدولي: *العمل في مناخ متغير: المبادرة الخضراء*، تقرير المدير العام، التقرير الأول، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٦، جنيف، ٢٠١٧، ومكتب العمل الدولي: *مبادئ توجيهية من أجل انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع*، جنيف، ٢٠١٥.

[٢] مكتب العمل الدولي: *مبادرة القضاء على الفقر: منظمة العمل الدولية وبرنامج عام ٢٠٣٠*، تقرير المدير العام، التقرير الأول (باء)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٥، جنيف، ٢٠١٦.

[٣] الوثيقة GB.325/INS/6؛ الوثيقة GB.325/PV؛ الوثيقة GB.328/INS/7؛ الوثيقة GB.328/PV؛ الوثيقة GB.329/INS/7؛ الوثيقة GB.329/HL/1؛ الوثيقة GB.329/PV.

اتساق السياسات في عالم يتسم بنماذج اقتصادية متنافسة

٥. خلال العقد الماضي، دأبت منظمة العمل الدولية على نحو حثيث على الدعوة إلى اعتماد سياسات من أجل النمو الشامل والعمالة الكاملة والعمل اللائق، وبفضل دعم قوي من الهيئات المكونة تجلت هذه الدعوة في برنامج عام ٢٠٣٠ ولا سيما في الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى أن "تعزز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع."[٤]

٦. ويقر برنامج عام ٢٠٣٠ بأن الشراكات واتساق السياسات ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكن البرنامج لا يحدد بالتفصيل السياسات المطلوبة لتحقيق الأهداف والمقاصد التي يتضمنها. كما أنه لا يقدم إرشادات بشأن التطبيق التسلسلي للأهداف السياسية وبشأن المبادلات الممكنة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٧. وكان من شأن طائفة من التطورات الجيوسياسية وسوق العمل العالمي والاتجاهات في الأجور والاتجاهات الاجتماعية أن أدّت مؤخراً إلى اشتداد الشواغل بشأن عواقب تنامي انعدام المساواة في الدخل والثروات. ومن المتوقع أن تزيد البطالة العالمية بزهاء ٣,٤ مليون في عام ٢٠١٧. بالإضافة إلى ذلك، هناك في أجزاء عديدة من العالم نسبة متزايدة من الوظائف في أشكال العمل المتنوعة أو غير المعتادة ذات النوعية والظروف المتغيرة.[٥] وقد باتت النجاحات الماضية في الحد من العمالة المستضعفة مهددة الآن[٦] ويحتمل أن تتفاقم بفعل آثار تغير المناخ. ويبين الارتفاع السريع في التفاوت في الدخل وركود أو انخفاض الأجور في الطرف الأدنى من جدول توزيع الدخل، أن النمو الاقتصادي لم يكن شاملاً[٧] في حين أن ما يزيد على ٧٠ في المائة من سكان العالم لا يحصلون على تغطية ملائمة بالحماية الاجتماعية.[٨]

٨. وفي العديد من البلدان أثبتت مواطن العجز في العمل اللائق هذه أنها تؤدي إلى اضطراب التنمية المستدامة. وقد حفز هذا الوضع بالمؤسسات المالية والاقتصادية الإقليمية والدولية إلى أن تزيد تركيز اهتمامها على قضايا تحتل صميم ولاية منظمة العمل الدولية المتمثلة في العدالة الاجتماعية.

٩. ولقد دأبت المنظمات الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف الرئيسية، بما فيها الاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على اللجوء إلى التجمعات الكبرى من المصارف المركزية ووزارات المالية والتجارة والتنمية في عام ٢٠١٧ لمناقشة أساليب مواجهة السخط الشعبي على العولمة والإصلاحات الممكنة التي تأمل أن تساعد على نشر منافع انفتاح الاقتصادات على نحو أوسع نطاقاً.[٩] وتقدم هذه التطورات أسباباً تدعو إلى التفاؤل بأن صانعي السياسات قد يصبحون أكثر تأييداً لتشجيع السعي المتزامن إلى تحقيق النمو الشامل والعمالة الكاملة والعمل اللائق وانتقال عادل إلى استدامة بيئية بدلاً من اعتماد نهج قائم على نظرية اقتصادات "رشح المنافع".

[٤] تتضمن أهداف التنمية المستدامة عدداً كبيراً من الأهداف والمقاصد الأخرى التي تتناول المجالات الرئيسية من عمل منظمة العمل الدولية.

[٥] انظر:
OECD: *Meeting of the OECD Council at Ministerial Level,* Key Issues Paper, 7–8 June 2017, p. 13.

[٦] انظر: ILO: *World Employment and Social Outlook – Trends 2017*, Geneva, 2017.

[٧] انظر: ILO: *Global Wage Report 2016–17: Wage inequality in the workplace*, Geneva, 2016.

[٨] انظر:
ILO: *World Social Protection Report 2014–15: Building economic recovery, inclusive development and social justice*, Geneva, 2014.

[٩] اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، نيسان/ أبريل ٢٠١٧؛ اجتماع مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على المستوى الوزاري، حزيران/ يونيه ٢٠١٧.

١٠. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال فوارق هامة في الآراء قائمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية حول تفاصيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المطلوبة لتحسين حصة منافع النمو الاقتصادي وتحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة. ويتفاقم ذلك في بعض الأحيان على المستوى الوطني حيث تتبع مختلف الوزارات المعنية – سواء كانت وزارات المالية أو التخطيط أو العمل أو البيئة – سياسات لا تكون متسقة كلياً أو لا تتبع تماماً نهجاً متكاملاً إزاء العمل اللائق بأسلوب شامل أو منسق. والإخفاق في إشراك منظمات أصحاب العمل أو منظمات العمال على نحو منتظم في العديد من البلدان يؤدي بدوره إلى فقدان فرصة استخدام الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي كوسيلة أساسية لتعزيز قدر أكبر من اتساق السياسات من أجل العمل اللائق من خلال عمليات شاملة.

١١. ورغم وجود أمثلة كثيرة عن نجاح التعاون متعدد الأطراف في الماضي وتغير البيئة الجيوسياسية، فإن من غير المحتمل التوصل إلى اتفاق كامل حول جميع جوانب السياسة الاقتصادية والاجتماعية. وقد يشمل نهج أكثر واقعية بالتالي إزاء اتساق السياسات إرادة للمشاركة في حوار مجدٍ بشأن السياسة الاقتصادية والاجتماعية عبر جميع المؤسسات وبالتركيز على أهداف وطنية ودولية متفق عليها وبالاستناد إلى الاحترام المشترك للخبرات والميزة النسبية لكل منظمة والالتزام بعدم الدعوة إلى اعتماد سياسات تقوض المبادئ الأساسية لمؤسسة أخرى أو تنفيذ هذه السياسات. وفيما يتعلق بمنظمة العمل الدولية، ينطبق ذلك على سبيل المثال على المبادئ والحقوق الأساسية في العمل التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء حتى وإن لم تكن قد صدقت على الاتفاقيات المعنية.

أهم عناصر استراتيجية منظمة العمل الدولية من أجل النهوض بالعمل اللائق من خلال الشراكات واتساق السياسات

١٢. تمشياً مع قرار عام ٢٠١٦ بشأن الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق، تستند استراتيجية منظمة العمل الدولية إلى ولاية المنظمة المتمثلة في العمل مع المؤسسات الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية كما هو وارد في إعلان فيلاديلفيا[١٠] ومؤكد في إعلان منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٠٨ بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (إعلان العدالة الاجتماعية).[١١]

[١٠] ترد الولاية الدستورية لمنظمة العمل الدولية فيما يتعلق بنشاطها المتصل بالسياسات المالية والاقتصادية الدولية، في الإعلان الخاص بأهداف ومقاصد منظمة العمل الدولية، المعتمد في فيلادلفيا في عام ١٩٤٤ والمدرج في دستور منظمة العمل الدولية. وتنص الفقرات الرئيسية في الإعلان بشأن السياسات المالية والاقتصادية على: "١" "أن جميع السياسات والتدابير الوطنية والدولية، ولا سيما في الميدان الاقتصادي والمالي، يجب أن تقيّم على هذا الضوء، وألاّ تُقبل إلاّ بالقدر الذي يتبدى فيه أن من شأنها أن تيسر، لا أن تعرقل، إنجاز هذا الهدف الأساسي" [العدالة الاجتماعية]؛ "٢" "أن على منظمة العمل الدولية مسؤولية دراسة جميع السياسات والتدابير الاقتصادية والمالية الدولية والحكم عليها على ضوء هذا الهدف الأساسي" [العدالة الاجتماعية]، "٣" "أن لمنظمة العمل الدولية، وهي تنهض بالمهام الموكلة إليها، وبعد النظر في جميع العوامل الاقتصادية والمالية ذات الصلة، أن تدرج في مقرراتها وتوصياتها أي أحكام تراها مناسبة.

[١١] بموجب إعلان العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨، يقر المؤتمر بأن إعلان فيلادلفيا "لا يزال مناسباً تماماً في القرن الحادي والعشرين". وكما يتجلى في الفقرة التالية من إعلان العدالة الاجتماعية، يشمل ذلك أجزاء إعلان عام ١٩٤٤ التي تتناول المؤسسات المالية والاقتصادية الإقليمية والدولية: "[إن المؤتمر] يضع على عاتق منظمة العمل الدولية مسؤولية بحث وفحص جميع السياسات الاقتصادية والمالية الدولية على ضوء الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية". وفي القسم ثانياً من إعلان العدالة الاجتماعية، بعنوان "أسلوب التنفيذ"، وافقت الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية بالإجماع على الصيغة التالية: "جيم- للمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى المعهود إليها بولايات في ميادين وثيقة الصلة، إسهام مهم يمكن أن تقدمه من أجل تنفيذ هذا النهج المتكامل [إزاء برنامج العمل اللائق]. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تدعو هذه المنظمات إلى تعزيز العمل اللائق، على أن يؤخذ في الاعتبار أن لكل وكالة ملء التحكم بولايتها. ونظراً إلى أن السياسة المتصلة بالمبادلات التجارية والأسواق المالية تؤثر في آن معاً على العمالة، فإن دور منظمة العمل الدولية يقوم على تقييم هذه الآثار على العمالة لتحقيق هدفها الرامي إلى جعل العمالة تحتل صميم السياسات الاقتصادية".

١٣. وتمشياً مع مناقشات وقرارات مجلس الإدارة السابقة، سينصب تركيز الاستراتيجية المقترحة على الاسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة بولاية منظمة العمل الدولية وستكون متمشية تماماً مع الأهداف الاستراتيجية الشاملة لمنظمة العمل الدولية والخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ودورات البرنامج والميزانية الجارية والمستقبلية. كما ينبغي لها أن تراعي نتيجة المناقشات المتكررة المتصلة بالمقترحات واسعة النطاق التي بيّنها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الأخير: *إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: كفالة مستقبل أفضل للجميع*[١٢]، فضلاً عمّا يبينه في تقريره المقبل بشأن الموضوع والذي سيقدم بحلول نهاية عام ٢٠١٧. ويقدم التقرير رؤية الأمين العام بشأن الإصلاحات واسعة النطاق المطلوب إدخالها على المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة لتحقيق أهداف برنامج عام ٢٠٣٠ بالتركيز على الصلة بين التنمية والسلام والشؤون الإنسانية فضلاً عن زيادة اتساق السياسات والعمليات بالترافق مع الوقاية بوصفها ركيزة مشتركة ذات أولوية ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٤. وسيجري الدفع قدماً بالعمل الرامي إلى النهوض بالعمل اللائق من خلال الشراكات واتساق السياسات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، عن طريق مواصلة تنفيذ منصة موارد منظمة العمل الدولية من أجل العمل اللائق في سبيل تنمية مستدامة لتسهيل زيادة ضلوع الهيئات المكونة وموظفي منظمة العمل الدولية في الأنشطة المتصلة بتصميم وتنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المستوى القطري. كما سيجري تعزيز الشراكات واتساق السياسات من أجل العمل اللائق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن طريق مواصلة الالتزام في الشراكات متعددة أصحاب المصلحة والتحالفات والمبادرات التي تقودها أو تشارك في قيادتها منظمة العمل الدولية.

إطار للالتزام

١٥. يجري التعاون بين منظمة العمل الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى في الوقت الراهن على عدة مستويات مختلفة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المستويات المبينة أدناه.

(أ) حوارات رفيعة المستوى

١٦. يشارك المدير العام لمكتب العمل الدولي (أو من يمثله) على نحو منتظم في طائفة من الأحداث التي تنظمها أهم المؤسسات الإقليمية والدولية على المستوى الوزاري. وهي تشمل اللجنة النقدية والمالية الدولية واللجنة الإنمائية التابعة لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتضم أساساً المصارف المركزية ووزارات المالية. وتجتمع هذه اللجان مرتين في السنة. ويقدم المدير العام بيانات خطية تتيح له إبلاغ آراء منظمة العمل الدولية بشأن آخر الاتجاهات والتطورات السياسية والاقتصادية العالمية إلى أهم صانعي السياسات الاقتصادية.

١٧. كذلك، توفر مشاركة منظمة العمل الدولية في مجموعة العشرين ومجموعة الثمانية / مجموعة السبعة وعمليات BRICS وغيرها، فرصاً أمام منظمة العمل الدولية لتقدم منظورها بشأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية إلى القادة الوطنيين وإلى وزارات المالية والتنمية والعمل. وفي عام ٢٠١٤، أصبح فريق العمل المعني بالعمالة هيئة دائمة وباتت منظمة العمل الدولية منذ ذلك الحين مدعوة إلى أن تقدم عملاً تحليلياً يُعتد به، غالباً بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي. وقد أسهم هذا التعاون في بيانات مجموعة العشرين بشأن طائفة من المسائل، بما فيها سياسات الأجور المستدامة وسد الثغرات بين الجنسين في سوق العمل وسلاسل التوريد والإمداد العالمية المستدامة.

[١٢] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة: *إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: كفالة مستقبل أفضل للجميع*، تقرير الأمين العام، الوثيقة A/72/124–E/2018/3، ١١ تموز/ يوليه ٢٠١٧.

١٨. وتتعاون منظمة العمل الدولية تعاوناً وثيقاً مع شتى المنظمات الدولية وبالأخص في سياق تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ بهدف تحقيق أكبر اتساق في السياسات والعمليات ضمن النظام متعدد الأطراف. كما عُيّن المدير العام مؤخراً رئيساً للجنة الأمم المتحدة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج، وتشمل ولاية اللجنة "تعزيز اتساق السياسات وتنسيق البرامج استجابة للولايات الحكومية الدولية ودعماً للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً". أضف إلى أنه على المستوى الإقليمي، فإن المديرين الإقليميين يشاركون في حوار رسمي وغير رسمي منتظم مع شتى المؤسسات والمصارف الاقتصادية الإقليمية.

(ب) البحوث والمناقشات التقنية بشأن السياسات

١٩. في الماضي، كانت منظمة العمل الدولية ضالعة بالتعاون مع أهم المنظمات الإقليمية والدولية في طائفة واسعة من البحوث والمسائل الإحصائية والسياسية. ومنذ عام ٢٠١٤، قامت منظمة العمل الدولية بمشاركة مجموعة البنك الدولي بتنظيم مناقشات منتظمة رفيعة المستوى على أساس خارطة طريق متفق عليها تحدد مجالات التعاون ذات الاهتمام المشترك بما يقابل الأولويات الاستراتيجية وولايات المنظمتين. وتشمل خارطة الطريق مجالات سياسية من قبيل البحوث والإحصاءات ومواضيع معينة في البرامج الرائدة.

٢٠. كذلك، هناك تعاون على مستوى القمة بشأن المناقشات السياسية ومشاريع بحثية مشتركة وأنشطة تتعلق بالإحصاءات، مع المصارف الإقليمية والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية ومن حين إلى آخر مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتجري هذه الأنشطة على أساس تخصيصي بقدر أكبر ويمكن تحسين تنسيقها بحيث تحسن الفعالية والأثر. ولقد أبرمت منظمة العمل الدولية اتفاقات تعاون مع منظمات دولية أخرى على أساس المادة ١٢ من الدستور ولكن يمكنها، بل ينبغي لها، أن تضطلع بالمزيد لتنفيذ بحوث ومناقشات تقنية على أساس منتظم وأفضل تنسيقاً بشأن السياسة الرامية إلى الدفع قدماً بالعمل اللائق. ومن شأن تنفيذ استراتيجية معارف منظمة العمل الدولية أن يسهل هذه العملية.

(ج) التعاون على المستوى القطري

٢١. إن منظمة العمل الدولية ضالعة في الوقت الراهن في تعاون موسع على المستوى القطري مع الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي وطائفة من المصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية. ويتخذ عملها مع مجموعة البنك الدولي شكل مشاريع تعاون إنمائي بشأن مواضيع مختارة من قبيل العمل الجبري في أوزبكستان وعمالة الشباب في زمبابوي والوظائف من أجل اللاجئين السوريين في الأردن. ومن شأن زيادة المشاركة على نحو منتظم في التشخيصات القطرية المنتظمة المقبلة لمجموعة البنك الدولي وعمليات أطر الشراكات القطرية وبالاستناد إلى الدروس المستمدة من مشاركة منظمة العمل الدولية في عمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر في الماضي، أن تجعل منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة قادرة على تعزيز قدر أكبر من اتساق السياسات من أجل العمل اللائق على نحو أكثر فعالية على المستوى القطري.

٢٢. وغالباً ما ينفذ عمل منظمة العمل الدولية على المستوى القطري في إطار البرامج القطرية للعمل اللائق، التي يجري تنفيذها حالياً في أكثر من ١٠٠ دولة عضو. وفي غياب البرامج القطرية للعمل اللائق، قد توجد أطر برنامجية أخرى. وفي حين تسعى جميع هذه البرامج إلى الدفع قدماً بالعمل اللائق بأسلوب متكامل فإنها غالباً ما تركز على تحقيق النتائج التي يتعين أن تتوصل إليها منظمة العمل الدولية بذاتها وأحياناً بالشراكة مع منظمات إقليمية ودولية أخرى، ولكن ليس بالضرورة على الدفع قدماً بسياسات بيئية واجتماعية واقتصادية ووطنية أكثر اتساقاً لصالح العمل اللائق.

٢٣. وفي هذا الصدد، غالباً ما دعت الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية إلى بذل جهود للنهوض بقدر أكبر من اتساق السياسات من أجل العمل اللائق على المستوى القطري الأوسع نطاقاً. ومن شأن ذلك أن يستدعي تركيزاً وطنياً على الأهداف الاستراتيجية الأربعة جميعها في برنامج العمل اللائق وعلى الأهداف المشتركة المتمثلة في الحوار الاجتماعي ومعايير العمل الدولية وعدم التمييز والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية. ونظراً إلى أن هذا الهدف طموح للغاية، يمكن النظر في اختبار هذه النُهج في عدد محدود للغاية من الأوضاع وتقييم التجربة في هذا الصدد. ومن شأن ذلك أن ينطوي على مرحلة تشخيصية تستند إلى تقييم متعدد التخصصات في عملية استشارية رفيعة يعقبها وضع توصيات سياسية تستند إلى الحوار الاجتماعي ويشارك فيها مجموعة من الشركاء من المنظمات الدولية والإقليمية.

٢٤. وتتمتع منظمة العمل الدولية بخبرة واسعة مستمدة من تجربتها الماضية يمكن الاستناد إليها عند تنفيذ عملية تعزيز أشد كثافة للنمو الشامل للعمل اللائق على المستوى القطري من خلال الشراكات واتساق السياسات. ويشمل ذلك بعثات أجريت على المستوى القطري بموجب برنامج العمالة العالمي في السبعينات وتجربة ورقات استراتيجية الحد من الفقر في التسعينات والبرامج القطرية للعمل اللائق والمشاركة في تصميم وتنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتعاون على المستوى القطري بين منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨ والتعاون الحديث مع مجموعة البنك الدولي بشأن استراتيجيات العمالة على المستوى القطري. ومعظم هذه التجارب السابقة كانت تركز على العمالة. ولعلّ الفارق الرئيسي في المضي قدماً يكون في برنامج عمل أوسع نطاقاً يشمل الأهداف الاستراتيجية الأربعة من برنامج العمل اللائق وبالتالي الحاجة إلى اعتماد نهج متكامل ومشترك وبين التخصصات حقاً إزاء الدفع قدماً بالعمل اللائق.

المضي قدماً

٢٥. في المستقبل، يقترح أن تنفذ منظمة العمل الدولية النهج ثلاثي المسارات آنف الذكر إزاء التعاون، مع إدخال تعديلات هامة تتوخى تحسين الكفاءة والأثر. وعليه، سيولى الاعتبار على سبيل المثال إلى تنفيذ عملية مماثلة لخارطة الطريق المشتركة بين منظمة العمل الدولية ومجموعة البنك الدولي في المناقشات المنتظمة رفيعة المستوى بين كبار مديري منظمة العمل الدولية وموظفي صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وكل مؤسسة من المؤسسات المالية والاقتصادية الإقليمية الرئيسية. وهناك مجال لتحسين التنسيق بهدف ضمان أن يشمل التعاون جميع الأهداف الاستراتيجية الأربعة وأن يعزز العمل اللائق بأسلوب متكامل.

٢٦. وبالنظر إلى أنه يصعب أن تحدد مسبقاً المواضع التي ستبرز فيها أفضل الفرص للتعاون البنّاء مع المؤسسات الاقتصادية والمالية في السنوات الأربع القادمة، وفي ضوء التطورات المتواصلة في إصلاح الأمم المتحدة والتي يمكن أن توفر آفاقاً جيدة من أجل تحقيق اتساق السياسات حول العمل اللائق، فإن استراتيجية منظمة العمل الدولية تتسم عن قصد بالمرونة. ولا بد للمكتب وللهيئات المكونة من أن تكون نشطة ومستعدة للتجاوب بسرعة ما أن تظهر انفتاحات سياسية وما أن تبرز الفرص الكفيلة بتعزيز الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في آنٍ معاً.

مشروع قرار

٢٧. ***يطلب مجلس الإدارة من المدير العام أن:***

(أ) يراعي إرشاداته فيما يتعلق بالاستراتيجية المقترحة من أجل النهوض بالعمل اللائق من خلال الشراكات واتساق السياسات؛

(ب) يتخذ الإجراءات الضرورية في اتجاه تنفيذها.